العاطلون يجدون ضالتهم في المهن الموسمية !!

كثير من العاطلين يجدون في رمضان فرصة للحصول على فرصة عمل حتى لو كانت هذه الفرصة موسمية وعمرها لايتجاوز30 يوما ولكن ليس في اليد حيلة، ومع ذلك هناك مهن موسمية ترتبط بشهر رمضان المبارك ولها مردود مالي معقول.

وطبقا للاقتصاديين فإن الأعمال الموسمية الحرة تستقطب شريحة عريضة من الأيدي العاملة لما يشهده شهر رمضان من حركة تجارية غير معهودة وارتباطه بموسم أخر هو عيد الفطر المبارك وهو ما يدفع بالمراكز التجارية والمحال إلى الاستعانة بعمالة إضافية لمواجهة حركة السوق، فيما يقوم البعض الآخر من الشباب في العمل الحر من خلال إنشاء بسطات متنقلة تعتمد على السلع الرخيصة.

استطلاع/عبدالله الخولاني

الحصول على فرصة عمل مدرة للدخل حلم الكثير من الشباب حتى من يحملون المؤهلات الجامعية على قاعدة الضرورات تبيح المحظورات، فالعمل في المحال أو المراكز التجارية أو حتى البسطات مقبول لدى أصحاب المؤهلات بدلاً من الانضمام لطابور العاطلين حيث سجلت الأعمال الحرة خلال السنوات الأخيرة قفزة في إقبال الشباب عليها وبات الكثير من الطلاب يبحثون عن إقامة بسطات والعمل في متاجر متنوعة الأنشطة لاكتساب المهارات والخبرات اللازمة خلال فترة الإجازة المدرسية الصيفية ، التي تزامنت هذا العام مع حلول شهر رمضان .

العمل عبادة

محمد الوادعي -ذو المؤهل الجامعي -لا يجد حرجا في الجلوس أمام بسطته في سوق الزمر بصنعاء القديمة، والابتسامة هي العلامة الأبرز على وجهه، ويقول: الحصول على فرصة عمل بعيدة عن المؤهل ليس مهماً ولكن الكارثة هي الجلوس بدون عمل .

ويؤيد سليم الرحبي ما قاله الوادعي، مؤكداً أن العمل عبادة مهما كان نوعه مادام عملاً شريفاً، فالاعتماد على الذات افضل من التسول .

تحقير العمل اليدوي

ويرى الخبير الاقتصادي الدكتور سالم بن مخاشن أن توجيه العمل المتاح إلى نشاطات اقتصادية كثيفة العمل في ظروف بطالة واسعة النطاق، جلها من الشباب، وجانب كبير منها من المؤهلين تعليمياً، وإن كان في تخصصات غير متوائمة مع احتياجات سوق العمل وعلى مستوى نوعية منخفض، وفي مناخ اجتماعي يحقر العمل اليدوي، كل ذلك يقتضي تحوير نسق الحوافز المادية والمعنوية في المجتمع لتوجيه المتعطلين نحو فرص العمل المنتج التي تحتل حالياً مكانة اجتماعية متدنية، مما يساعد على رفع قيمة العمل عامة، والعمل اليدوي خاصة، وقد يقتضي الأمر إنشاء نظام فعّال للتدريب التعويضي لتأهيل المتعطلين لفرص العمل التي لا تتناسب متطلباتها مع قدراتهم الراهنة، إلا أن التدريب التعويضي لا يجب أن يصبح سمة هيكلية دائمة. بل ينبغي أن يخطط نظام التعليم والتدريب وفق احتياجات العمالة المتوقعة مستقبلا في ضوء استراتيجية التشغيل المتبناة.

ويضيف: في ظل العدد المتزايد من الشباب الباحثين عن العمل المؤقت نتيجة العطلة الدراسية في جميع المراحل أصبح العمل الحر مجالاً رحباً لاستقطاب الكوادر الشابة.

ارتفاع

ويشير خبراء الاقتصاد إلى تنامي إقبال الشباب على العمل الحر في شهر رمضان مع وجود قدرة تنافسية كبيرة ومميزات للعمل في هذا الشهر ومن أهمها المداخيل المرتفعة والعوائد اليومية مما يشجع الكثيرين على خوض مضمار العمل الحرفي رمضان .وتشمل مجالات العمل "المؤقتة" في رمضان صنع وبيع المأكولات الخفيفة والحلويات الخاصة التي درجت عليها العادة في رمضان مثل السمبوسة والحلويات الصنعانية والمشروبات ..

انتعاش

القطاع التجاري في بلادنا يؤكد أن الأسواق المحلية بمختلف تخصصاتها تشهد انتعاشا قياسيا خلال شهر رمضان يعادل 50% من الحركة التجارية على مدى العام وهو ما يستدعي الاستعانة بعمالة إضافية، ووفقا لجابرالسهيلي تاجر-فإن كثيراً من المحال التجارية والمراكز التجارية المتخصصة تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة خلال شهر رمضان المبارك، ويضيف إن هناك كثيراً من الأعمال التجارية هذه الأيام موسمية وترتبط بشهر رمضان المبارك.

بطالة مقنعة

ويؤكد خبراء الاقتصاد أن الشباب الذي يزاول المهن الرمضانية يدخل في صنف البطالة "المقنعة"، ولا يعد من "النشيطين العاملين كونها تنتمي إلى القطاعات غير المُهَيكلة، كما أنها لا تؤثر إيجاباً في ممارسيها باعتبار أن مداخيلها ضعيفة، وحتى لو كانت مرتفعة خلال شهر رمضان، لكن بتوزيعها على باقي شهور السنة، يكون العائد ضئيلاً لا يكفي لسد الاحتياجات المعيشية.

تهديد

تقرير اقتصادي يرى أن ظاهرة البطالة أحد أهم التحديات التي تهدد اليمن سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتبلغ نسبتها 35%، بل وتتجاوز 50%، وتتزايد هذه النسبة بين الشباب (25-16 سنة) لتصل الى 73.3% وعلى القارئ ان يتخيل مدى ارتفاع هذه النسبة بعد الاحتجاجات والثورة الشعبية عام 2011م، وما نتج عنها من اغلاق كثير من المحلات والمنشآت وافلاسها وتسريح كثير من العاملين في بعض المنشآت وتشغيل البعض نصف ساعات الدوام.

وأوضح التقرير الصادر عن مركز بحوث التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن معدل نمو البطالة السنوي يصل إلى 4.1% وهي نسبة مرتفعة جداً على المستوى العالمي وهي تفوق معدل نمو عرض قوة العمل بـ 3.1 مرات.

وأشار التقرير الى بعض القضايا المتعلقة في خلق فرص عمل جديدة، وتطوير مهارات العاملين، وتنظيم سوق العمل، وهي قضايا لا تحتمل التأجيل من قبل الحكومة لكبح جماح البطالة المتزايدة والتي تعمق الفقر في المجتمع بشكل يثير قلق وتخوف المجتمع والمنظمات المحلية والدولية.

كما اظهر التقرير أن هناك علاقة طردية متبادلة بين البطالة والفقر، فارتفاع نسبة البطالة يعني اتساع دائرة الفقر وبالتالي انخفاض مستويات الدخول للأفراد والاسر ومزيد من الحرمان والفاقة، ومن جهة اخرى فالفقر يؤدي الى انتشار البطالة من خلال حرمان أفراد الاسر الفقيرة من التعليم والتأهيل واكتساب معارف ومهارات تمكنهم من دخول سوق العمل.

وأرجع التقرير البطالة في اليمن الى عدد من الأسباب أهمها: الانحسار المتواصل لدور الدولة في النشاط الاقتصادي وتراجع دورها المحوري في التوظيف خصوصاً بين الشباب، والاختلال الواضح بين مخرجات التعليم وسوق العمل اليمني، والتدهور المستمر في المشروعات الاستثمارية الحكومية، وخصخصة بعضها وتسريح العاملين فيها، وانخفاض المخصصات الاستثمارية الحكومية، والنمو غير الطبيعي لبعض الاستثمارات، وتزايد معدل النمو السكاني وارتفاع نسبة الاطفال الذين يصبحون شباباً ويرغبون في الحصول على فرص عمل، واحتقار المهن والعمل اليدوي والحرفي في أوساط المجتمع، وإبقاء المتقاعدين في الوظائف الحكومية، ضعف معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية التي يعمل فيها عدد كبير من المواطنين كالقطاع الزراعي.

أكد على الشفافية في التعاملات مع القطاع الخاص لتسهيل انسياب السلع للأسواق

وزير الصناعة والتجارة يدشن عمل لجنة التظلمات بالهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس

أحمد حسن

دشن الدكتور سعد الدين بن طالب وزير الصناعة والتجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة أمس عمل لجنة التظلمات المنبثقة عن لائحة الرقابة على الواردات اليمنية في اطار خطط الحكومة لمنع التصادم بين هيئة المواصفات والمقاييس والقطاع الخاص المستورد وتفعيل آلية الشراكة بينهما بشفافية ومصداقية.

وتتكون لجنة التظلمات والتي تعد احدث لجنة مستقلة تمارس عملا فنيا يحفظ سلامة المستهلك المحلي ويصون حقوق القطاع الخاص من خبراء اكاديميين من الكليات العلمية المختصة بالجامعات اليمنية وممثلي القطاع الخاص وجمعية حماية المستهلك وتعد تطورا يجسد الشفافية والمصداقية في إجراءات هيئة المواصفات اليمنية حيال الرقابة على الشحنات المستوردة وفقا لإطار زمني محدد.

وتعنى اللجنة بالنظر في التظلمات المقدمة من متلقي الخدمة حيال أي إجراءات فنية اتخذتها الهيئة والإجراءات الإدارية المرتبطة بها.

وفي حفل التدشين أكد الدكتور بن طالب الحرص الكبير على تعزيز التعاون بين هيئة المواصفات والقطاع الخاص وفقا لمبادئ الشفافية والمصداقية بحيث تحفظ لكل طرف حقوقه القانونية واختصاصاته المحددة وتسهم في سهولة انسياب السلع للسوق اليمنية، مشدداً على أن لجنة التظلمات تعد نقلة نوعية في الرقابة والإجراءات المضمونة لحماية المستهلك اليمني وحقوق الآخرين فهي بمثابة حكم قضائي يعالج أي خلل في الإجراءات المتبعة على الرقابة على الواردات من قبل الهيئة وتعمل بحيادية واستقلالية عالية تعتبر تطورا للرقابة اليمنية ككل.

ولفت بن طالب إلى الأهمية التي تضطلع بها اللجنة في العمل الوطني، مؤكداً أن عملها تجسيد لمبدأ الشفافية والمصداقية في إجراءات الهيئة ومصدر للموثوقية بالإجراءات المتخذة من الهيئة من خلال تقييمها من قبل لجنة مستقلة وبحيادية.

من جانبه أشار مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة وليد عبدالرحمن محمد علي عثمان إلى أن لجنة التظلمات لجنة محايدة مكملة لإجراءات الهيئة.

وقال : إن سعي الهيئة لتكوين هذه اللجنة وجعلها تمارس مهامها ياتي ضمن خطط الهيئة لتحقيق المصداقية في إجراءاتها، مضيفاً : نعول على هذه اللجنة تحقيق جملة من الأهداف وعلى رأسها المساهمة في حماية صحة وسلامة المستهلك ودعم الاقتصاد الوطني وتسهيل الإجراءات في المنافذ الجمركية للرقابة على الشحنات المستوردة وتحديد الاطار الزمني للإجراءات للشحنات المستوردة بما فيها البت في التظلمات.

وأكد وليد عثمان أن الهيئة حرصت عند تشكيل اللجنة أن تمثل كافة القطاعات التجارية والأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني كممثل عن المستهلك وممثل عن الهيئة بحيث يتم العمل والنظر في التظلمات المقدمة من المستفيدين من خدمات الهيئة بحيث تقوم بمراعاة حقوق كافة الأطراف وضمان المصلحة العامة في اطر علمية وشفافة، مشيراً إلى توفير كافة أساليب الدعم لضمان نجاح اللجنة في عملها بحيث تصبح منبرا علميا ورافدا محققا للتكامل بين كافة القطاعات والدعم أيضا لمخرجاتها.

كما استعرض المهندس إبراهيم يحيى الحشف نائب مدير عام الهيئة للشؤون الفنية رئيس لجنة التظلمات مهام وعمل اللجنة، مؤكدا استقلالية اللجنة في أحكامها وقراراتها حيث تم إعداد إجراءات مطبقة لضمان عدم تأثير أي جهة أو شخص على اللجنة أو قراراتها كما نصت المادة 14 من لائحة الرقابة على الواردات وبين أن هناك ضماناً لسرية المعلومات التي تحصل عليها اللجنة أو التي تتداولها كما يتسم عمل اللجنة بالشفافية من خلال نشر الإجراءات والقرارات لكافة الأطراف المعنية مع نشر كافة النماذج والإجراءات الخاصة بآلية عمل اللجنة.

وتقوم الإجراءات المتبعة على اعتماد الجودة لمقياس في العمل الداخلي للجنة وفق نظام موثق دقيق للتأكد من الالتزام بالتعليمات والإجراءات وفعالية عمل اللجنة كما يوجد نظام مراقبة للتحكم في جميع الوثائق المتعلقة بنشاط الرقابة من خلال حفظ التوثيق المتعلق بالأعمال الجارية بشكل مناسب في أماكن ذات صلة وفي تناول الموظفين المختصين.

وتتولى لجنة التظلمات دراسة التظلمات المقدمة إلى اللجنة من قبل المستوردين أو المنشآت المحلية أو تقارير تقييم المطابقة لنتائج الفحص ولها الحق في البت في التظلمات واتخاذ القرار حيالها، وتعد قراراتها ملزمة لجميع الأعضاء وتتخذ بالأغلبية.

وتستند قرارات اللجنة إلى المواصفات القياسية المعتمدة والضوابط الصادرة والمرجعيات العلمية لهذه المواصفات كما تستند إلى الرأي العلمي الأرجح وبما لا يتعارض مع قانون المواصفات والمقاييس والتشريعات ذات العلاقة كما تستند أيضا على لائحة نظام الرقابة على الواردات وإنشاء لجنة التظلمات بالهيئة.

في لقاء مع السلطة المحلية بالحديدة

نعمان يدعو القطاع الخاص إلى الاشتراك في التعليم المهني

يحيى كرد

أكد الدكتور عبد الحافظ نعمان وزير التعليم الفني والتدريب المهني على أهمية إيجاد صيغة مشتركة وموحدة بين السلطة المحلية وقيادة وزارة التعليم الفني بهدف تحقيق الآمال والطموحات الهادفة الى تطوير تجويد مخرجات التدريب المهني بما يلبي احتياجات السوق المحلية من الأيادي المهنية العالية التأهيل..

وأشار نعمان خلال مناقشته مع المهندس أكرم عبد الله عطية محافظ محافظة الحديدة مشاريع التعليم الفني والتدريب المهني الجديدة في المحافظة والجهود المشتركة بين السلطة المحلية والوزارة وإعادة تفعيلها، إلى أن وزارة التعليم الفني تعمل حاليا على تأسيس مطبعة مستقلة خاصة بالوزارة التي ستقوم بطباعة وصناعة الكتب الخاصة بالتعليم الفني والتدريب المهني كونها تعاني من مشكلة الكتاب التعليمية، لافتا إلى أنه يتم حاليا السعي أيضاً إلى إشراك القطاع الخاص في التعليم المهني والتجاري كون القطاع الخاص هو من أهم القطاعات التي يتم رفد ها بمخرجات التعليم الفني والتدريب المهني

من جانبه أشاد عطية بالجهود التي تبذلها وزارة التعليم والتدريب الفني والمهني الهادفة إلى رفد السوق المحلية والإقليمية بمخرجات مؤهلة تأهيلا عاليا قادرة على مواكبة التطور الهائل الذي تشهده الأيادي الفنية والمهنية بالأسواق.

مؤكدا على أن تأهيل وتنمية قدرات الموارد البشرية وتطوير مهاراتها وخبراتها أصبحت ضرورة حتمية وضعتها قيادة المحافظة في أولوياتها سعياً منها لمواكبة احتياجات أسواق العمل العامة والخاصة والتي ستكون من نتائجها الحد من البطالة.

وكان الدكتور عبد الحافظ نعمان وزير التعليم الفني والتدريب المهني ومعه سعيد الخليدي وكيل الوزارة لقطاع المعايير والجودة زار عددا من المعاهد المهنية والتجارية والصناعية واطلع على مدى جاهزية تلك المعاهد للعمل لمواصلة العملية التعليمية والفنية خلال المرحلة القادمة.

واستمع نعمان من عبد الرحمن مشرعي مدير عام مكتب التعليم الفني والتدريب المهني بالمحافظة إلى شرح عن دور هذه المعاهد التأهيلية والاحتياجات التي تحتاج إليها من تجهيزات خلال الفترة القادمة والأقسام التي تحتويها المعاهد والدور الذي ستقوم به بعد تدشين العمل بها رسمياً لخدمة المجتمع وأسواق العمل بالوطن وخارجه وخاصة بعد رفدها بالمعدات الثقيلة البالغة تكلفتها 6 مليارات ريال والتي أصبحت جاهزة للعمل ولم يتبق لها إلا التأثيث وتوصيل التيار الكهربائي والمياه.

إطلاق مشروع وطني لتحسين إنتاج الأعلاف

صنعاء - سبأ

أكد وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور أهمية تطوير إنتاجية الأعلاف وتوفيرها بكميات كبيرة لتنمية قطاع الثروة الحيوانية في اليمن.

وأشار الوزير مجور خلال ترأسه أمس بصنعاء اجتماعاً للجنة الفنية البحثية المختصة بإعداد الدراسة المتعلقة بتطوير زراعة الأعلاف من خلال مشروع وطني لتحسين إنتاجية الأعلاف في مزرعة سردود، أشار إلى أن قطاع الثروة الحيوانية يعاني من عدم توفر الأعلاف وأن توفر الأعلاف أصبح ضرورة ملحة بحاجة إلى دعم لتنمية الثروة الحيوانية كمصدر أساسي وهام للأمن الغذائي .

واستعرض الاجتماع محتويات الدراسة التي ركزت على تقديم نبذة عن المشروع وأهدافه وأهميته ومبررات المشروع والجدوى الاقتصادية منه .

وتم الاتفاق على تمويل المشروع بمبلغ 170 مليون ريال من صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي والاتحاد التعاوني الزراعي على أن يتم إعادة النظر في الدراسة بهدف تنفيذ المشروع وفقا للموارد والإمكانيات المتاحة على أن يتم تقديم المشروع بصيغته النهائية عقب أجازة عيد الفطر المبارك وبصيغة تتضمن تحديد موعد بدء المشروع والمدة الزمنية لعملية التنفيذ .

حضر الاجتماع رئيس الهيئة العامة للموارد المائية علي الصريمي ورئيس الاتحاد التعاوني الزراعي محمد بشير ورئيس الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي الدكتور منصور العاقل وعدد من المسئولين.

162 مليون دولار لتنفيذ برنامج النمو الريفي

صنعاء / سبأ

> بحث وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي أمس مع مدير الحقيبة القطرية بالصندوق الدولي للتنمية الزراعية " الايفاد " محمد عبد القادر " جملة من القضايا المتصلة بتعزيز التعاون القائم والمستقبلي بين اليمن والصندوق .

واطلع وزير التخطيط والتعاون الدولي خلال اللقاء على التصميم النهائي لبرنامج النمو الريفي الممول من صندوق الايفاد وعدد من الجهات المانحة الأخرى بتكلفة 162 مليون دولار .

وأكد الوزير السعدي على أهمية تنفيذ برنامج النمو الريفي .. مشيراً إلى أن نجاح هذا البرنامج سيعزز من الجهود الحكومية الهادفة الى تعزيز النمو الريفي.

من جهته جدد مدير الحقيبة القطرية بصندوق الايفاد استعداد الصندوق لتقديم كافة أوجه الدعم اللازمة لليمن خلال المرحلة القادمة .. مشيداً بمستوى التعاون القائم بين اليمن والصندوق الدولي للتنمية الزراعية " الايفاد " .

حضر اللقاء وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع برمجة المشاريع الدكتور عبدالله عبد المجيد ومدير عام التنمية الزراعية بالوزارة المهندس خالد محمد سعيد والممثل المقيم لصندوق الايفاد في اليمن الدكتورة فتحية بهران .